3. نتائج البحث: التجمع اليمني للإصلاح (حزب الإصلاح)

1.3 فهم حزب الإصلاح لإطار عمل المرأة والسلام والأمن

يتمتع حزب التجمع اليمني للإصلاح (حزب الإصلاح), الذي تأسس في العام 1990, بتجربة سياسية كبيرة, ولديه اهتمام بمشاركة النساء السياسية وفي حماية حقوقهن, إذ تضمن اللوائح والأنظمة الداخلية تمثيل النساء في هياكل الحزب وعلى كافة المستويات التنظيمية ابتداءً بمستوى المديريات أو المحافظات ووصولاً إلى جميع المجالات الفئوية كالطلاب, والأطباء, وغيرها.

لكن الممارسة على أرض الواقع تختلف عن المكتوب, فمشاركة النساء في مراكز صنع القرار ما زالت ضعيفة داخل الحزب, خاصة على المستويات العليا,. وقد بقيت النساء في حزب الإصلاح غير ممثلات في بعض الهياكل العليا لحزب الإصلاح, ومنها مجلس الشورى, حتى تم انتخاب 9 نساء في المؤتمر العام الثالث (الدورة الأولى في العام 2003, والدورة الثانية في العام 2005). ثم تم انتخاب 13امرأة من أصل 130 عضو في المؤتمر العام الرابع (الدورة الأولى العام2007, الدورة الثانية 2009). أي بنسبة 10% من قيادة حزب الإصلاح. وعلى الرغم من أن هذا الواقع يمثل خطوة واضحة إلى الأمام ونحو زيادة مشاركة النساء في صنع القرار, ما زال هناك حاجة للمزيد وهو ما أكد عليه المشاركون والمشاركات في المقابلات, تضمن المؤتمر العام الرابع في دورته الثانية في العام 2009 اعتماد دائرة المرأة ضمن الهيكل التنظيمي للأمانة العامة, والتي لديها أفرع في كل محافظة ووحدة إدارية في كل مديرية. وبما أن المؤتمر العام هو أعلى سلطة في الإصلاح وقراراته ملزمه, أصبح للنساء دائرة للمرأة مثلهن مثل باقي دوائر الأمانة العامة, وتشرف النساء على جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإعلامية التي تشكلها دوائر الأمانة العامة. ومع توسع العمل النسائي في الحزب, تم مراجعة اللوائح والأنظمة, وتم اعداد دراسات ومقترحات والخوض في حوارات هدفت الي تطوير هياكل الإصلاح ولوائحه بما يحقق التطوير للعمل النسائي ويسهل الاشراف والمتابعة وتجويد العمل.

إضافة إلى ذلك, تحدث المشاركون والمشاركات الذين أجريت معهم المقابلات عن التزام اليمن بجميع الاتفاقيات الدولية فيما يخص النساء, وأن الأحزاب معنية وملزمة بهذا الالتزام, لكن أكد المشاركون والمشاركات أن تضمين حقوق النساء كنصوص دستورية في لوائح الحزب الداخلية وسن قوانين تكفل الحماية للنساء, ما زال يعتبر مطلباً مهماً. ذلك لأن هذه الحركة ستضمن حماية النساء والفتيات وستكون بمثابة آلية رقابية تتضمن القوانين الخاصة بحماية النساء وحقوقهن وحمايتهن من العنف.

2.3 السياسات الرسمية والالتزامات تجاه إطار عمل المرأة والسلام والأمن

تنص لوائح حزب الاصلاح على أنه يحق للنساء داخل الحزب أن يصلن الى المواقع القيادية العليا, بنفس القدر الذي يحق للرجال. وبصفته جزءاً من المنظومة السياسية التي تشكل الحكومة الشرعية المعترف بها دولياً, لا يزال الحزب يتمسك بمخرجات الحوار الوطني الذي شارك فيه بخمسين مقعداً, 15 منها خصصت للنساء, أي بنسبة 30%. وبحسب الذين أجريت معهم/ن المقابلات, فأنه حتى قبل انعقاد مؤتمر الحوار الوطني, كان تمثيل النساء في هياكل الإصلاح جيداً, بنسبة تمثيل في الهياكل العليا تساوي 10%.

لهذا فإن الاصلاح يعتبر نفسه ملزماً بما تم التوافق عليه في مخرجات مؤتمر الحوار الوطني بأن يخصص للنساء نسبة 30%, لكن وهذه النسبة الـ 30% لم تترجم بعد على مستوى هيئات الحزب, ويجب أن يتم العمل بها ضمن قوائم أي انتخابات قادمة, هذا ونوهت بعض من أجريت معهن المقابلات أن الأمر سيان في كل الأحزاب اليمنية. ويتضح الأمر أكثر بالنظر إلى أن النساء داخل حزب الاصلاح دائماً ما يؤكدن على مبدأ تكافؤ الفرص بين الجنسين, وتمكين النساء من الوصول فعلياً إلى جميع هيئات ومجالس الحزب المختلفة بما يتناسب وحجمهن داخل الحزب, وعلى أن يتم منحهن الحق في المشاركة في صنع القرار.

أوضح المشاركون والمشاركات بأن مشاركة النساء في حزب الإصلاح اليمني آخذة في الازدياد منذ اندلاع ثورة الشباب الشعبية السلمية في عام 2011. وقد بدأت دائرة المرأة في الحزب بمشاركة المختصين بالعمل على تحديث اللوائح لترقية الدائرة إلى أمانة عامة مساعدة, وهو ما كان سيمنح النساء تمثيلاً أكبر في هيكل الحزب القيادي. ومع ذلك, فقد أدت التحولات السياسية التي مرت بها اليمن منذ عام 2011 إلى تأجيل هذا المقترح. فبعد ثورة الشباب, دخل اليمن في مرحلة انتقالية شهدت انتخاب عبدربه منصور هادي رئيساً للبلاد, وظهور حكومتين وطنيتين, ومؤتمر للحوار الوطني. وفي سبتمبر 2014, اندلعت الحرب الأهلية في اليمن.

أثر وضع النزاع الحالي في اليمن على أداء حزب الإصلاح, إذ تسيطر جماعة الحوثيين (أنصار الله) على العاصمة صنعاء وبقية المدن اليمنية, بما في ذلك المقرات الخاصة بحزب الإصلاح. تسبب كل هذا في تأخر انعقاد المؤتمر العام الخامس للحزب, وبالتالي أخر في عملية التطوير والتحديث للأنظمة واللوائح في الحزب, التي كان من شأنها أن تجعل الحزب أكثر استجابة لمشاركة النساء في السياسة والقيادة واتخاذ القرار. ومع هذا, فقد بدأ حزب الإصلاح في لوائحه, وحالياً في انتظار انعقاد المؤتمر الخامس لإقرار التحديث.

3.3 الوضع الحالي والممارسات التي تتعلق بالمرأة والسلام والأمن

لقد وفرت الحرب البيئة الملائمة للهيمنة الذكورية في اليمن, بالذات في المناطق التي تعاني من ضعف الوعي وتعلي من شأن العادات والتقاليد المحافظة, وضاعفت الحرب القيود المفروضة على النساء, مثل الاضطهاد وتقييد الحرية في التنظيم والتعبير والحركة, وهو ما أعاد القيود التي تعيق النساء من المشاركة السياسية والوصول الى مراكز صنع القرار.

أشار بعض من أجريت المقابلات معهم/معهن إلى أنه بعد تسع سنوات من النزاع المسلح في اليمن بشكل عام, تكاد تكون المكتسبات السياسية التي حققتها النساء اليمنيات على مدى خمسة عقود قد تبخرت مع أدخنة وغبار الحرب. وباتت المرأة غير قادرة على حماية أبسط حقوقها, وتعرضت لانتهاكات شتى من قبل الجماعات المسلحة المنتشرة في عموم البلاد, أما بالنسبة لوضع النساء العضوات في حزب الاصلاح فقد أصبح أكثر سوءاً, ذلك لأن نشاط الحزب ككل ونشاط القيادات النسائية قد توقف في المحافظات الواقعة تحت سيطرة جماعة الحوثيين (أنصار الله), وانخفض بشكل ملحوظ لاحقاً في المحافظات الواقعة تحت سيطرة المجلس الانتقالي الجنوبي.

لقد اضطرت الكثير من القياديات والعضوات في حزب الإصلاح إلى النزوح من مناطقهن إلى مدن أخرى, فتوقف نشاطهن بما في ذلك على المستوى الاجتماعي, كما أن التنقل بين المحافظات بات يمثل خطورة أمنية عليهن, حيث أفادت بعض من أجريت معهن المقابلات أن مجرد الكشف عن هويتهن في الحواجز الأمنية, قد يعرضهن لمعاملة قاسية, قد تصل إلى الاحتجاز لأيام أو عدم السماح لهن بالمرور.

4.3 الجهات الفاعلة والعوامل الداعمة في تنفيذ إطار عمل المرأة والسلام والأمن

تتمتع النساء داخل حزب الاصلاح بحضور كبير في المستوى القيادي الوسطي, ولعل العامل الأبرز في تحقق ذلك, بحسب ما ذكرته من أجريت معهن المقابلات, هو أن دوائر النساء تتمتع باستقلالية في رسم الخطط وتحديد الأنشطة والوسائل الخاصة بأنشطة النساء في الحزب. كما أن النساء داخل حزب الاصلاح يشاركن في جميع البرامج التدريبية التي ينظمها الحزب أو تلك التي تنظمها الهيئات المحلية والدولية. وقد ساند الحزب النساء في التعليم والتدريب في مختلف التخصصات والأعمال والمهارات المختلفة حسب امكانياته المتاحة.

وعلى الرغم من أن الحرب حيث كانت معيقة للنساء, إلا أنها كانت بمثابة فرصة للانخراط الواسع في أنشطة كانت في السابق حكراً على الرجال, وأثبتت النساء قدرتهن على إدارة المبادرات المجتمعية وصناعة السلام, والانخراط في النشاط السياسي وفي مجال حقوق الإنسان, مثل عملهن مع جمعية أمهات المختطفين والمخفيين قسرياً بالإضافة إلى العديد من الأنشطة مع الجرحى وأسر الشهداء والنازحات والنازحين.

وأشارت المقابلات بأن المنظمات المحلية والدولية تلعب دوراً كبيراً في توفير فرص التأهيل والتدريب, وإن لم يكن بالصورة المطلوبة على الدوام. ويعد التدريب وتطوير القدرات خاصة في المجال الحقوقي والإعلامي والقانوني والسياسي والمالي والأمن والسلام والحوكمة والمجالات ذات العلاقة, مهم للغاية لإطار عمل المرأة والسلام والأمن. إضافةً الى الاهتمام بتعليم النساء وخاصة الفتيات, وتعزيز برامج الدعم النفسي, ودعم قضايا النساء من قبل المنظمات الدولية.

يلاحظ ايضاً من حديث من أجريت معهن المقابلات أنهن لم يتأثرن كثيراً من تركة الخصومة السياسية وأزمة الثقة السائدة بين مختلف الأحزاب اليمنية, ذلك لأن النساء يقدرن وبشكل كبير أهمية العمل المشترك وهو ما يجب أن ينتشر أكثر بين النساء في مختلف الأحزاب.

5.3 الفرص والتوصيات

يعتقد المشاركون والمشاركات في المقابلات بوجود الكثير من الفرص التي يمكن استثمارها لصالح إطار عمل المرأة والسلام والأمن، وتحويلها الى استراتيجية في حزب الإصلاح، ولعل أبرزها:

الإنتاج الفكري النسوي للتعاليم الدينية والاجتماعية

أثبتت مشاركة النساء في حزب الإصلاح، ومن خلال مؤتمراته الأربعة، وصياغتهن لرؤى قائمة على التعاليم الدينية والأعراف الاجتماعية، بالإضافة إلى معرفتهن بأمور الديمقراطية والحوكمة وحقوق الانسان، بأن من الممكن الاستثمار في الثقافة الدينية والاجتماعية للمجتمع اليمني، كالحث على الالتزام بمكارم الأخلاق وعلى احترام النساء وتكريمهن. تشكل هذه الرؤى فرصة كبيرة لتنفيذ إطار عمل المرأة والسلام والأمن، سواء من خلال الاستثمار في التعاليم والأعراف التي تعزز مشاركة النساء في السياسة، أو في التعاليم والأعراف الاجتماعية التي تعزز من حق النساء والفتيات في الحماية. وأضافت المشاركات بأن استثمار هذه الفرصة يتطلب بالضرورة أن يتم ذلك ضمن توليفة أوسع من التدخلات، تشمل برامج توعوية بالحقوق القانونية والدستورية للنساء ومخاطر العنف ضد النساء والفتيات، بالتوازي مع حملات مناصرة ودعم لقضايا النساء والفتيات في هذا الجانب.

تعزيز انخراط النساء في مجالات جديدة

يعد انخراط النساء خلال سنوات الحرب في مجالات كانت حكراً على الرجال، وأثبات جدارتهن فيها، بمثابة مؤشر على الرغبة في الخروج عن الأدوار التقليدية، ما يمثل فرصة ثمينة من الممكن البناء عليها، وذلك بمزيد من الانفتاح على المجالات السياسية والاعلامية والاقتصادية والرياضية، سواء داخل الحزب أو خارجه. وأكدت المشاركات على اهتمامهن بتمكين النساء اقتصادياً ودعم المشاريع التي تساهم في تلبية احتياجات النساء لتحقيق الأمن والسلام.

بالإضافة إلى ذلك، تمكين النساء الحزبيات من المشاركة في مفاوضات السلام، وزيادة التمثيل الفئوي للنساء في جميع اللجان المصاحبة للعمليات الإنسانية وعمليات السلام والتنمية، والذي من شأنه أن يساعد اللجان على التركيز على القضايا التي تحص النساء (خاصة النساء النازحات، والريفيات، والمعنفات، والمعتقلات، والعاملات في السلك الامني، والسياسيات والحقوقيات، وغيرهم). كما اقترحت المشاركات في الختام توسيع العمل السياسي والإعلامي والحقوقي والمالي للنساء داخل الحزب، وتعزيز التعاون بين النساء داخل الحزب والنساء في الحكومة وسلطاتها المحلية.

العمل المشترك مع نساء باقي الأحزاب السياسية

يمكن للنساء من خلال تبني برانمج عمل موحدة العمل والانخراط في أنشطة وحملات مناصرة لصالح إطار عمل المرأة والسلام والأمن, أن يعملن معاً في الأحزاب المختلفة لتحسين عملهن بشكل عام. يمثل هذا العمل المشترك واحدة من الفرص الثمينة, خاصة لو تم مثل هذا العمل بتنسيق من خارج الأحزاب الغارقة في التعقيدات والإجراءات البيروقراطية أو التنظيمية. وقد أشارت المشاركات في المقابلات الى المنظمات والهيئات العاملة في مجال النساء سواء داخل اليمن أو خارجها, والتي يمكنها لعب دور المنسق للمشاريع والأنشطة المشتركة.

ترجمة الالتزامات إلى واقع

التزام حزب الإصلاح بمخرجات الحوار الوطني يجعله ملزماً بتخصيص نسبة 30% من المواقع القيادية داخل الحزب في مختلف المستويات للنساء. يعد التحضير لانعقاد المؤتمر الخامس لحزب الإصلاح فرصة مهمة لعقد الحوارات والنقاشات وحشد التأييد حول إقرار كوتا للنساء بنسبة 30% من المواقع القيادية والقوائم الانتخابية, أو على الأقل الاتفاق على خطة مرحلية مُزمَنة وآليات تنفيذية لنظام الكوتا داخل الحزب وفي الحكومة.

دعم مبادرات السلام

تقتعد المشاركات أن النساء أثبتن أنهن أقدر على إدارة مبادرات السلام في مختلف المحافظات, لهذا يجب دعمهن وتشجيعهن, وتوفير العوامل اللازمة لاستمرار هذه الأدوار, وذلك من خلال التمكين الاقتصادي والاهتمام بالتدريب وتطوير القدرات للنساء في مجالات حقوق الإنسان والإعلام والقانون والسياسة والمالية والأمن والسلام والحوكمة وغيرها من المجالات ذات الصلة.

دعم تعليم النساء والفتيات

أوصت المشاركات بالاهتمام بقضايا التعليم للنساء والقتيات, والمساهمة في معالجة الأسباب التي تؤدي إلى تسرب الفتيات من التعليم, وزيادة معدل التعليم للنساء وخاصة الفتيات. بالإضافة إلى ذلك, أشاركت المشاركات إلى أهمية تدريب النساء على إدارة مؤسسات الدولة المختلفة, وكذلك تدريب كبار القادة, رجالاً ونساءً, على كيفية دمج النوع الاجتماعي في قضايا التعليم والتنمية في برامج الحزب المختلفة.

الدعم النفسي والاجتماعي

أشارت المشاركات أيضاً إلى اتساع الانتهاكات ضد عضوات حزب الإصلاح جراء المخاطر الأمنية التي تحيط بهن, وهو ما يتطلب تصميم برامج حماية خاصة بهن لا تغفل الاهتمام بجوانب الصحة النفسية والدعم الاجتماعي.